الفصل الثانى

الديمقراطية والرأسمالية

الانصراف عن الله وتحويل الايمان بالله الى الايمان بالانسان :

ولكن الانسان انصرف عن الله ، وتحول الى نفسه ، ونقل ايمانه بالله الى الايمان بذاته وبقدرته وخالقيته . ولم يكن انصرافه عن الله فجأة ، انما كان انصرافا عنه فى شبه يأس ، وأملا فى محاولة جديدة يقوم هو بها ويتحمل مسئوليتها تحملا كاملا دون أن يشرك غيره فيها ، ولو كان الله .

انه انصرف عن الله ، لأنه لم يقف على دين الله ، بل سمع ما يتلى عليه من الانسان باسم الله ، ورأى ما يطبق فى الحياة الانسانية أيضا من الانسان باسم الله . وأدرك فى نفسه فى تردد مكبوت أن ما يسمع وما يطبق يستحيل أن يكون من الله . واذا فرض انه دين الله فلم يعد صالحا لحياة المجتمع البشرى فى وقت يسعى فيه للانطلاق فى التفكير والبحث والتجربة والسعى وراء السيادة والسيطرة على مجالات الحياة : فى البر أو البحر أو الهواء .

انه انصرف عن الله ، لأنه رأى انسانا مثله انتسب الى الله كذبا ، أو خطأ ، أو قصدا لحرفة أو هوى يحرم عليه أن يشارك فى الفهم والتفكير فيما ينقل عن الله ، ويحرم عليه البحث والتجربة فى ظواهر الوجود ومشاهداته ليصل الى الباعث والعلاقات بينها ، وليقننها مبادىء وقوانين عامة يستند اليها فى التطبيق العملى ويهتدى بها فى الحكم فى محيط وجوده وحياته ..

انه انصرف عن الله ، لأنه رأى الله مع فريق من الناس دون بقيتهم ، وانصرف بالتدريج ولم يستطع أن ينصرف دفعة واحدة تجنبا للارهاب اللاانسانى فى صورة حق الله المقدس .

انه انصرف عن الله ، لأنه لم يستطع أن يؤيد الطغيان فى الحكم باسم الله ، ولا أن يسير فى اتجاه الحرمان من حق الحياة طواعية لما يسمى تعاليم الله .

ان تاريخ الفكر الأوربى مشحون بالمصادمات وبمظاهر الطغيان التى تكررت فى قتل الرجال والنساء وتشويه الأطفال ، واحراق الجثث البشرية والمدن وتخريبها ، واباحة النهب والسلب والاعتداء على الحرمات فى المال والنفس ، وكل ذلك باسم الله ، وعلى يد رجال الدين ، وبتنظيم الكنيسة ، وأمر البابا .

يذكر **جون ويليم درابر** « John William Draper » (١) :

« أرسل قداسة البابا الثالث — فى أول القرن الثالث عشر الميلادى — برسالة الى رايموند Raymond كونت تولوز يتهمه فيها **بالتستر على المبتدعين** فى الدين وتقديم مساعدات مادية لليهود .

« وقد حدث أن قتل مندوب البابا — وهو القاصد الرسولى فى هذه الامارة — أثناء تأدية رسالته . ومع أنه لم يكن هناك وجه للاعتقاد بأن « رايموند » كانت له علاقة بجريمة القتل ، الا أن البابا الساخط عليه حمله مسئوليتها وأمر بفصله عن الكنيسة فورا ، ودعا العالم المسيحى فى الغرب أن **يشن حربا صليبية عليه وأباح أمواله وأملاكه لكل من تصل اليها يده .**

« وكان أن حمل نصف مليون رجل السلاح استجابة لنداء الرهبان ضده . وازاء ذلك لم يسع الكونت الا أن يستسلم . وسلم مواقعه الحصينة ، واضطر الى الاعتراف بكل ما وجه اليه من تهم ، ومن عدالة عقابه ، وأقسم أنه لن يعود مرة أخرى الى حماية هؤلاء المبتدعين .

« واقتيد عاريا وهو مربوط بحبل حول عنقه الى الهيكل بالكنيسة لجلده ... وما كادت الشمس تغيب حتى توالت مناظر الرعب والفزع ، والسلب والنهب .

---

(١) فى كتاب « التطور العقلى لأوروبا » لندن ١٨٩١ جـ ٢ ص ٦١ — ٦٢

John William Draper : A History of intellectual Development of Europe-London 1891 vol. II pp. 61-62.

نقلا عن مجلة « الاسلام » باللغة الانجليزية : باكستان ، أول فبراير ١٩٦٢ ، جزء ٩ ، رقم ٣

« وقاد الجيـــوش التى تجمعت رجال الدين من الرومان والفرنســـيين الأساقفة . وقد سأل أحد الجنود عندما سقطت « بزيان » Beziens بجنوب فرنسا الأب Arnold مبعوث البابا : عمـــا اذا كان المطلوب : مزيدا من الرحمة أم مزيدا من التعقب فى القتل ؟

« وعن : كيف يجب أن يفرق بين الكاثوليك وأصحاب البدعة ؟

« وكيف يجب أن يحافظ على الكاثوليك ؟

« فأجاب الأب قائلا : « قتل الجميع » !! ثم صاح : « ان الله سيعلم أحباءه » !!

« وفى كنيسة القديسة مريم ماجدلين ذبح سبعة آلاف شخص . فقـــد استفز ادعاؤهم : أن القديسة مريم المجدلية كانت عشيقة المسيح — دون أن يكون لهم مبرر فى هـــذا الادعاء — هؤلاء الصليبيين الغاضبين . وبالأخص ادعوا ذلك وهم فى حالة مرح ونشوة .

« أما المدينة فقد قتل فيها عشرون ألفـــا . وأحرق المكان ليـــكون أثرا وذكرى للانتقام البابوى .

« وفى مذبحة « لافور » Lavour أحرق أربعمائة شخص من الناس كتلة واحدة .. وعلق البعض على ذلك بقوله : لقد كانت شعلة رائعة ذهبت الى جهنم لتظل مشتعلة !! .

« وان اللغة لتعجز عن وصف القسوة التى حدثت عنـــد حصـــار مدن كثيرة ، والتى تعبر عن الانتقام الدينى الكنسى . فقد غمرت الأراضى بـــدماء القتلى من الرجال ، وتلبد الجو بدخان حريقهم لجثثهم .

« ومن النساء القتلى ، والأطفال المشوهين ، والمدن المخربة قام النظام اللاانسانى لـــ « محاكم التفتيش » . ولم يستهدف المشرعون لهـــذا النظام وضع حد للتفكير العام ، بل مع ذلك قصدوا الى خنق الفكر الخاص .

« وسط هذه الأحداث المؤلمة دعى قداسة البابا الى محكمة أخرى للادلاء بشهادته . وقد توفى عام ١٢١٦ » .

ويقول الفيلسوف « **برتراند راسل** » Bertrand Russel (١) :

« فى عصر ما يسمى : عصر الايمان ، وفى الوقت الذى كان يؤمن الناس فيه ايمانا حقيقيا بالدين المسيحى فى جميع تعاليمه وطقوسه ، **أنشىء « ديوان التفتيش » بتعذيباته** : فأحرقت جثث ملايين من النساء التعسات كأمثلة للعيان ، واستخدم باسم الدين كل انواع القسوة ضد جميع صنوف الناس .

« وأنت تجد عندما تنظر فى العالم : أن كل امارة صغيرة تدل على التقدم فى الشعور الانسانى ، وكل تحسن فى قانون العقوبات ، وكل خطوة تجاه التقليل من الحرب ، وكل خطوة نحو معالجة أفضل للعناصر الملونة ، أو كل تلطيف للرق .... كل تقدم خفى وقع فى العالم عورض باجماع الكنائس المنظمة فى العالم » .

* * *

ومن هنا كانت الثورة على الدين ورجاله ، وكان اعلان الكفر بسلطة الدين والقائمين عليها . وكان رد الفعل فى نفوس الأحرار : الانسان وحده لا شريك له !!

فقامت **النهضة الأوربية** .. وهى فى الواقع ثورة على الكنيسة ، ومن أجل حق الانسان فى التفكير والحياة ، وحريته فى الرأى .

وباتساع حدود هذه النهضة ، ويقظة « **الوعى القومى** » فى الشعوب الأوربية اتخذ الانسان الأوربى **طريقا انسانيا فى التفكير والفلسفة** ، وبرزت معالم هذا الطريق فى الفلسفات الأوربية الثلاث : الفرنسية ، والالمانية ، والانجليزية .

وتبع هذه الفلسفات معايير السياسة الأوربية فى الداخل ، وتطلعاتها خارج أوربا . وبالنهضة الأوربية وبظهور معالم الفلسفات **الانسانية والقومية** فى أوربا انعزلت الكنيسة وانعزل الدين « المسيحى » عن التوجيه الرئيسى فى حياة الانسان . وأصبح الدور الذى يؤدى عن طريقهما دورا ثانويا .

---

(١) فى كتاب (لماذا لم أكن مسيحيا) تحت عنوان : المسيحية عدو أصيل للتقدم الخلقى . لندن ١٩٥١ ص ١٥ عن مجلة « الاسلام » — باكستان ١٥ يناير سنة ١٩٦٢ رقم ٢ ج ٩

Why I am not a Christian. London 1951 - Bertrand Russel P. 15

ولكن ليس معنى ذلك : أن الكنيسة لم يعد لها نفوذ ... **ان الكنيسة ـ وليس الدين ـ لم يزل لهـا نفـوذ فى السـياسة الأوربية والأمريكية !!** وسيظل لها نفوذ طالما هناك عقيدة دينية ، وطالما هناك معتقدون بالدين .

وسيظل الاعتقاد بالدين قائما ، طالما هناك اختلاف فى مستوى الثقافة .

وسيظل مستوى الثقافة مختلفا ، طالما الناس يتميزون فى طبـائعهم ، ويختلفون فى ادراكهم وفى ميلهم الى الشك أو التصديق .

وتلك سنة ملازمة للانسان !

واذا كانت الكنيسة لم يزل لها سلطة فليس معنى ذلك : أن الدين له تاثير فى حياة الناس ، أى أن حياتهم فى السلوك والتصرفات متأثرة به ، وأن الدولة تشتق نظمها وقوانينها من مبادئه الأخلاقية .

ان الاتجاه الانسانى فى التفكير ، والتوجيه ، والسـياسة ، أصبح هو الاتجاه الغالب على الحياة الأوربية بعد نهضتها ، وكل ما هنالك أنه يتفادى الاصطدام مع الكنيسة .

ولم ينجح الاصلاح الدينى الذى قام به «مارتن لوثر» فى القرن السادس عشر(١) ، ولا فلسـفة بعض المفـكرين الأوربيين التى اتجهت للـدفاع عن المسيحية فى اعادة الثقة بها كمصدر توجيه أصيل فى الحياة الانسانية . لأن طابع القرون الوسطى ـ وهو طابع السلطة الدينية ـ لم يزل شبحا رهيبا يحول دون قبول اعادة التجربة مرة أخرى .

وبباعث من النهضة الأوربية ، وبعـد حركة الاصلاح الدينى فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، قامت الثورة الفرنسية فى سنة ١٧٨٩ م .. وهى متأثرة بروح هذه النهضة وبأهداف حركة الاصلاح الدينى أيضا ، وترمى الى استخلاص حقوق الانسان وحمايتها ضد سلطة الكنيسة ، وضد طغيان الوضع السياسى للمجتمع الذى كانت تناصره الكنيسة .

ولم تكن روح النهضة الأوربية تستهدف الا **رفع الوصاية عن الانسان** ومنحه الاستقلال فى الوجود . ومن أجل ذلك اعتبرت الفلسفة « الانسانية » الألمـانية فى القرن الثامن عشر الانسان أصل الوجود ، تأسيسا على هـذا المنطق المشهور . وكان شعارها : أنا افكر ، فأنا موجود .

---

(١) Martin Luther 1483 - 1546 : ترجم الانجيل الى اللغة الألمانية عام ١٥٣٤ ، وألف كتاب : « سجن الكنيسة » سنة ١٥٢٠ .

● فـ « **الوجود** » **تابع للانسان** ... وليس سابقا عليه !

● كما اعتبر أن الانسان بفكره له « **خالقية** » : فهو صانع الدولة والمجتمع ، وهو صاحب القانون ، وهو واضع المعايير الأخلاقية ، وهو المنشىء لنظام الحكم والادارة ... الخ .

● وقوى جانب الانسان فى الفلسفة الانسانية التقدم فى **البحوث الطبيعية** التى كان من نتائجها اكتشاف البخار ثم الكهرباء ، وما ترتب على هذه الاكتشافات من صناعة السفينة ، والقطار ، والطائرة ، وامتلاكه عن طريق الكشف التجربى والصناعة الآلية ناصية الأمر فى الماء وعلى الأرض وفى الهواء .. وتحولت ثقته باله الكنيسة رويدا رويدا الى العلم التجربى . وأصبح المعمل محرابا للعلم يقدس ، على نحو ما كانت تقدس الكنيسة كمكان للعبادة .

وكلما تقدم **البحث العلمى التجربى** ، وكلما ظهرت نتائج هذا التقدم فى حياة الانسان اليومية وفى أفق سيادته وسيطرته فى هذا الوجود ، كلما تطلع الانسان الى العلم وامتد بصره نحو معجبا به ومقدرا اياه .

وكلما تقدمت « **الصناعة الآلية** » وبرزت خدماتها التى تقدمها للانسان فى سبيل ترفيهه رفاهية مادية كلما عظم شأن الصناعة فى نفسه .

وقد يصل به الاعجاب والتقدير للعلم التجربى وللصناعة الآلية الى أن يضعف ثقته بنفسه ، ويتجه بالثقة الى العلم والصناعة ، بديلا عن ذاته .

وقد يصير وضعه مع العلم والصناعة الى ما كان عليه مع اله الكنيسة، يوم أن كانت للكنيسة سلطة ، ويوم أن كان الايمان بالدين يملأ قلبه .

وربما من أجل ذلك تتحول نتائج عصر النهضة الأوربية ونتائج الثورات فى شعوبها بعد ذلك الى ذهاب « استقلال الانسان » مرة أخرى فى تفكيره وتقييمه للأوضاع والأمور ، التى تقوم على الحرية الفردية والتخلص من عوامل التأثير .

وبذلك قد يعود الانسان الى «عبوديته» ... ولكنه الآن (يعبد) وجوده المادى ، بعد أن كان يعتقد فيما مضى أنه (يعبد) وجوده الروحى !!

ونستطيع أن نستخلص نتائج الاتجاهين ، فى مقابل بعضهما بعضا ومدى تأثيرهما على الكيان الانسانى بخصائصه التى طبع وفطر عليها ... وهما : اتجاه الاستقلال ... أو الرجوع الى العبادة .. فكلا الاتجاهين معنى بالنسبة للانسان فى خاتمة المطاف : عودة تبعيته !!

واعجاب الانسان منذ النهضة الأوربية بالعلم والصناعة ينطوى دائما على استخفافه بالدين ... وهو يقرن فى تفكيره تقدم العلم والصناعة برجعية الدين وظلمة عهد الكنيسة فى السلطة والتحكم !

ولذا : فان قضية « **الفصل بين الدين والدولة** » هى قضية الفصل بين سلطان الكنيسة كحكومة تباشر السياسة باسم الله والدين ، وسلطة الدولة « العلمانية » كحكومة تباشر السياسة باسم الانسان وباسم المجتمع .

واتجاه « **العلمانية** » Secularism يرفض أى صورة للايمان الدينى أو العبادة الدينية ، ويعتقد أن الدين والشئون الاكليريكية Ecclesiastic يجب أن لا تدخل فى وظيفة الدولة وبالأخص فى مجال التربية العامة !

وازدياد الحرص على الاتجاه العلمانى فى مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية مرتبط الى حد كبير بازدياد الانسان فى اعجابه بعلمه ، وبفلسفته الاجتماعية.

وهكذا المجتمع الحديث — وهو صاحب الاتجاه العلمانى — يرفض نظريا رفضا تاما أية سلطة للكنيسة ولرجال الدين ، ويسعى الى التحرر ما أمكن من توجيهه . ويرى أن هذا التحرر هو احدى الميزات التى أتت بها اراقة الدماء فى الثورة ضد العهد الرجعى ، العهد الدينى .

ولكن منذ محاولة هذا التمرد لم يخلص المجتمع من نفوذ الدين : سواء نفوذ رجاله أم نفوذ الايمان به وتعاليمه . ويبدو أنه يبعد التخلص من ذلك . لأن الانسان هو الانسان الذى تدفعه رواسب نفسه الى العمل والتصرف . وهيهات أن يقوم انسان اليوم دون أن تضغط عليه بقايا الأمس فى نفسه .

الحرية الفردية :

و « الحرية الفردية » سواء فى التفكير ، أو فى السياسة أو فى المال ... كانت من الآثار الهامة التى ترتبت على نجاح عصر النهضة الأوربية . وهى تعتبر بحق « رد فعل » لأوضاع القرون الوسطى فى هذه المجالات الثلاثة .

وهذه الحرية الفردية ، وأهمية الاحتفاظ بها ، والعناية بأمرها هى التى حملت على قيام الثورات فى أوربا وأمريكا الشمالية بعد ذلك . وهى التى بقيت هدفا لتلك الثورات . ومحورا تدور حوله حياة شعوبها بعد نجاحها .

و « رد الفعل » يصحبه عادة شىء من الغلو فى استخدامه وتطبيقه . ولذا نرى الحرية الفردية التى تمخضت عنها النهضة الأوربية وفعلت فعلها فى الثورات التى بعدها — قد فرضت نفسها على جميع جوانب الحياة فى المجتمعات الأوربية والأمريكية التى تعرف الآن بالمجتمعات الغربية :

● **ففى جانب التفكير** : لم تقف حرية الفرد فيه عند حد خلق فلسفة تمجد الانسان وتعتز بخالقيته ، وتطلب المحافظة على استقلاله ، على نحو ما تتجه الفلسفة المثالية التى سادت القرن الثامن عشر .

بل جد نوع آخر من الفلسفة ينكر الله ويطالب بمطاردة الدين ، وهو الفلسفة اللادينية .

وجد نوع ثالث يتجه الى الغاء اعتبار اى مذهب فكرى لا يكون واقعياً ، يؤيده الحس وتسنده التجارب . وهو ما يعنى بالفلسفة الحسية .

وهذا المذهب الحسى مع أنه نتيجة الحرية الفردية فى التفكير فانه مهد لتبرير الاستعمار الأوربى الذى ساد القرن التاسع عشر ، ثم لاحياء الشعوبية فى السياسة الأوربية بالنسبة للمستعمرات والشعوب التى خضعت لولايتها .

وأصبح منطق « الحرية الفردية » الذى كان يحتم استقلال الانسان ورفع الوصاية عنه فى مواجهة الدين يبرر من جديد وجود الوصاية من الانسان الأوربى على الانسان الأفريقى أو الآسيوى لمنفعة خاصة .

● **وفى الجانب السياسى** : خلقت الحرية الفردية فكرة « النقد الحر » لنظام الحكم ، وللقوانين التى تحكم المجتمع . وهيأت لايجاد « رأى عام » سياسى تبلور فيما يسمى بالنظام الديمقراطى . ويتكون من ثلاث سلطات مستقل بعضها عن بعض : السلطة التشريعية ، والسلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية . ومهمة السلطة التشريعية التشريع والرقابة على التنفيذ فى الأجهزة الحكومية التى تكون السلطة التنفيذية . أما السلطة القضائية فمهمتها تطبيق القانون ، والحفاظ على دستورية الحكم .

واعتبرت أن فى هذا النظام الضمان الكافى لتمتع الفرد بحريته السياسية فى الراى ، والقول والنقد بصفة عامة . وضمانا كافيا أيضا للفصل فيما يؤدى له من خدمات عن طريق الدولة وفى تقييم المشروعات التى تقدمها الدولة فى هذا السبيل .

● **وفى الجانب المالى** : ضمنت الحرية الفردية لصاحب المال حرية الاستغلال بدون تحديد لحد أعلى فى الاستثمار أو فى التملك الفردى . ضمنت له حرية التوسع فى الأراضى الزراعية ووسائل استثمارها ، وحرية اقامة المصانع وملكية الأسهم فيها ، وحرية تأسيس الشركات وتوجيهها فى أى قطاع وبأى عدد ، كما ضمنت له حرية تحديد الأجور والخدمات التى تمنح للعاملين فى أى قطاع من قطاعات الاستثمار المالى .

وظيفة الدولة :

والدولة وجهازها التنفيذى فى خدمة الفرد وحريته . « وسيادة » الدولة ليست بالنسبة لأفراد المجتمع ، وانما فى مواجهة دولة أخرى أجنبية عنها . والدولة لا تحكم ، ولا تملك ولا تستثمر وتنتج . وانما تؤدى فقط الخدمات كما يطلب منها . والدولة لا تتدخل فى حرية الفرد ، وانما تصون هذه الحرية وتحفظها . فهى نظام خدمات ، وليست نظام انتاج . وتترك للأفراد حرية المنافسة ، وحرية النشاط للحافز الفردى .

ومجموع هذه الجوانب الثلاثة : وهى : التفكير ، والسياسة ، والمال — على نحو ما توحى به الحرية الفردية — يكون ما يسمى بالنظام « الديمقراطى » فى عرف الغربيين .

فالنظام الديمقراطى هو نظام للدولة والحكم يستوحى مبادئه وقوانينه من « الحرية » التى هى للفرد أصلا . ويجب أن يتمكن من ممارستها كما استهدفتها الثورات الأوربية والأمريكية منذ النهضة الأوربية .

ونتيجة لهذه الممارسة فان :

- **الدولة لا تملك فى الأصل ولا تشارك فى الملك ، ولا تحكم :** على معنى أن ليس لها سيادة منفصلة عن سيادة الافراد ، وانما هى تخدم فحسب .
- **الدولة لا تفرق بين الأفراد :** بسبب الدين ، أو اللغة ، أو الجنس ، او اللون .
- **الدولة تصون الملكية الفردية ، وتحافظ على الحرية الشخصية ،** وحرية العبادة .
- **الدولة لا تتدخل فى حرية النشر ،** وحرية الصحافة ، وحرية الاذاعة ، وحرية وسائل الاعلام ، وحرية الأحزاب ، واعلان الاستنكار أو التأييد .

واذن يتميز النظام الديمقراطى بـ « وجود الفرد » وتأكيده أولا . ولا يعرف وجودا آخر بجانبه ... كوجود المجتمع او وجود الدولة . يستبد بوجود الفرد ويخضعه أو يلغيه .

ودستور النظام الديمقراطى — كى يصون وجود الفرد وحريته من أى مساس — يكل الى **القضاء وحده الفصل فيما يطلب من الأفراد** سواء من السلطة التنفيذية أو من الهيئات أو الأفراد الآخرين .

ولذلك يعنى باستقلال القضاء تمام العناية ، لأنه فى نظره صمام الأمان فى بقاء النظام الديمقراطى نفسه .

الغلو فى ممارسة الحرية الفردية :

وأصبحت جوانب الحرية الفردية الثلاثة — فى التفكير ، والسياسة ، والمـــال — فى النظام الديمقراطى مرتبطا بعضها ببعض تمام الارتباط . ليس ارتباطا فكريا ونظريا فحسب ، وانما قبله ارتباط « مصلحى » أو ارتباط منفعة مادية فى العلاقات :

فأرباب الفكر والقلم ... أصبحوا يدافعون عن السياسة أو محترفى السياسة ، وعن الماليين وأصحاب رؤوس الأموال .

وأصبح رجال السياسة ... يدافعون عن الماليين وأصـــحاب رؤوس الأموال وكذلك عن أرباب الفكر والقلم .

وأصبح رجال المال ... يؤيدون بمالهم أرباب السياسة والفكر على الســـواء .

وأصبح أمعاناً فى هذا الترابط أن أصحاب المال فى هذا النظام الديمقراطى هم رجال السياسة ، ورجال السياسة هم أصحاب المـــال .

وربما كان أيضاً أصحاب المال هم أصحاب دور النشر والاعلام وهم من طريق غير مباشر بالتالى أصحاب الفكر والقلم . كما هو يوجد الآن فعلا فى بلاد الديمقراطية الغربية :

ففى أمريكا الشمالية مثلا أصحاب الشركات والصناعات يساهمون فى دور النشر ووسائل الاعلام بحيث تكون لهم السيطرة فى توجيهها ، وهم أنفسهم قد يكونون أعضاء فى مجلس الشيوخ الأمريكى .

وفكرة **انشاء مجلسين** للتمثيل السياسى فى النظام التشريعى قصـــد به « حفظ التوازن » بين أصحاب المال ومن عداهم من غير المـــاليين فى تشريع القوانين ومراقبة التنفيذ فى الجهاز الحكومى .

وربما قصد منه بالأحرى اعطاء الضمان لأصحاب المال فى أن تبقى لهم حريتهم الفردية مكفولة فى وسائل الاستثمار ، وفى التملك والتوسع فى الملكية ، وتحديد الأجور للعاملين فى مصانعهم وشركاتهم ومزارعهم .

ولم يكن الارتباط على هذا النحو فى هذه الجوانب الثلاثة : الفكرية ، والسياسية ، والمالية — استطرادا لتطبيق الحرية الفردية فيها ، على نحو

ما توحى النظرية ، لأن المفكر فى هذا النظام الديمقراطى عندما يفكر ويوجه بتفكيره ، انما يفكر ويوجه بتفكيره تأييدا لهذا النظام فى مواجهة ما سبقه من نظام ، وفلسفة لهذا النظام . وهو فيما يفكر ويوجه سيخاصم « القديم » من التفكير . وتأييدا لذلك يمكن أن نتساءل :

هل ستعطى الفرصة لأرباب الفكر القديم لدى الماليين والمساهمين فى دور الطباعة والنشر ، ووسائل الاعلام المختلفة لرد هذه الخصومة الفكرية ، أو رد بعضها ؟ من المستبعد أن تعطى لهم هذه الفرصة تطبيقا لمبدأ الحرية الفردية .

ان أرباب الفكر القديم فى ممارسة الحرية الفردية ليسوا فى مستوى أصحاب الفكر الجديد . وبالتالى قد حد من حريتهم الفردية عمليا ، فهل ينصفهم بعد ذلك أصحاب الحرية الفردية فى مجال السياسة ؟ هل سيتبنون هم الدفاع عن هذا الحق ؟

ان هؤلاء السياسيين على غرض بعدهم عن رجال المال سيرون مصلحتهم فى مساندة الكتاب والمفكرين الجدد لأن وضعهم السياسى مرتبط بالنظام نفسه ، ووجود النظام رهن بترويج الدعوة اليه .

لم يكن اذن ارتباط هذه الجوانب الثلاثة استطراداً لتطبيق منطق الحرية الفردية فيها على نحو ما توحى النظرية ، ولكن ارتباط المصلحة الفردية هو الذى ربط بينها ربطاً وثيقاً بحيث يتفاعل بعضها مع بعض بصورة مستمرة وبحيث تتحول الحرية الفردية عملياً وواقعياً الى حرية مجموعة أفراد معينين ، دون بقية الأفراد الآخرين فى المجتمع ، وبحيث يصبح مفهوم هذه الحرية الفردية يختلف فى التطبيق فى محيط بعض الأفراد عنه فى محيط البعض الآخر فى المجتمع الواحد .

أصبحت الحرية الفردية يمارسها فى نطاق واسع : أصحاب المال وهم فى الوقت نفسه رجال السياسة ، وهم أنفسهم أصحاب دور النشر والاعلام.

ويمارسها فى نطاق ضيق ، أو قد لا يمارسها أصلا حتى فى حق العمل والسعى فى الحياة بقية الأفراد فى المجتمع .

فمثلا : فى **جنوب افريقيا** أصحاب المناجم والمزارع الكبيرة هم رجال السياسة وهم مجموعة البيض من الهولنديين والانجليز والشماليين على العموم . وهم وحدهم الذين يمارسون الحرية الفردية فى مجال الفكر والرأى والسياسة والمال . ومن عداهم من الملونين الافريقيين والآسيويين لا يمارسون هذه الحرية حتى فى الانتقال والسكن والعمل .

وفى الولايات المتحدة وفى كندا أصحاب الصناعات والمزارع الواسعة هم أصحاب السياسة . والشركات الصناعية هى المساهم الأكبر فى دور الطباعة والنشر ووسائل الاعلام وهى الممولة فى الجامعات الأمريكية والكندية لاتجاهات فكرية خاصة ودراسات معينة .

ومن جديد تقلصت دائرة الحرية الفردية وأصبح يباشرها فى معناها الفسيح رجل المال بحيث أصبح رجل المال هو صاحب الحرية الفردية . على معنى أن الحرية الفردية التى يمارسها رجل المال مشروعه ، مهما كانت نتائجها على حرية الآخرين ، بل ومهما كانت نتائجها على حياة الآخرين فى المجتمع .

وعلى رجل الفكر فى هذا المجتمع أن يعطى التبرير المنطقى لتصرفات رجل المال ، وعلى رجل السياسة أن يسد الثغرات فى التشريع القائم ، أو يعدله أو يقنن جديداً لمصلحة التصرفات التى يأتى بها رجل المال .

وحماية الحرية الفردية لرجال المال وحدهم تقريباً أصبحت فى التطبيق هدف النظام الديمقراطى الغربى . وقوة المال أصبحت هى القوة الرئيسية التى تحرك المجتمع ، وتدير سياسته ، وتخطط فلسفته وتفكيره ، وكادت تستقل بالأمر حتى أصبح وضعها شبيها بوضع النظام الملكى المطلق . وهو النظام الذى يعطى الملك وحده حق الملك والحكم ، وحق اصدار القوانين بدون مراجعة ، ويحميه من النقد والسؤال عن أى تصرف يأتى من جانبه .

والفرق بين المال فى استقلاله بالحكم ، وبين الحكم الملكى المطلق أن للمال عصابة ، وأن الملك وحده تخدمه حاشيته المقربة منه .

وربما يكون وضع العصابة فى الاستقلال بالحكم أخطر على المجتمع من الحكم الملكى المطلق . لأن عصابة المال متغلغلة فى جوانب حياة المجتمع كلها بينما الملك وحاشيته مع انفراده بالحكم فى عزلة نفسه عن هذه الحياة .

الرأسمالية :

ومن أجل أن صار الوضع فى النظام الديمقراطى الى تحكم المال وأصحاب الأعمال سمى هذا النظام أيضاً بالنظام الرأسمالى .

واذن النظام الرأسمالى :

- ليس هو النظام الذى يسمح بالملكية الفردية والمنافسة فيها ، أو بالحرية الفردية فى التملك والتوسع فى الملك عن طريق الحافز الفردى .
- وليس هو النظام الذى يتيح للمال فرصاً مشروعة للاستثمار .

● وليس هو النظـــام الذى يجعل من وظيفة المال رعاية العمال على نحو رعايته لربح المال نفسه فضلا عن أن يكون من وظيفته رعاية المعدمين ومن لا يملكون المال ولا يستطيعون العمل ...

وانما هو :

● **النظام المـــالى الذى يتحكم فى سياسة الحكم ، وفى توجيه التفكـــير فى المجتمع .**

● **وهو الذى يجعل من المـــال قوة مســـيطرة على جوانب الحيـــــاة الانسانية للأفراد ، ويجعل** من أصـــحاب المال « عصابة » تستقل بالحرية الفردية فى استثمار المال ، وفى توجيه السياسة الداخلية والخارجية للمجتمع لصالح المال كما تستقل بالتوجيه فى توزيع غلة المال وربحه .

● **وكل وسيلة تؤدى الى زيادة الربح فهى مشروعة فى الرأسمالية :**

ـــ **الربا** مشروع ، ويعتبر فى نظرها وسيلة رئيسية لربح المال وانمائه .

ـــ **والتدليس والرشوة** طريق مأمون غير محفـــوف بالخطر فى الكسب وزيادة المـــال .

ـــ **والمقامرة** بالأوراق المـــالية وبأسعار الحاصلات الزراعية الهامة فى البورصة ، والمقامرة فى سباق الخيل غير منكرة : فى مشروعيتها وفى ربحها .

ـــ **والاحتكار** فى الانتاج الصـــناعى أو فى بعض الســـلع الضرورية أمر لا غبار عليه ويعتبر وسيلة مربحة . وغير ذلك كثير من ضروب تحصيل المال وانمائه .

● وتركز الرأسمالية بصفة خاصة **على البنوك وشركات التـــأمين وبورصة الأوراق المالية ، وسوق الحاصلات الزراعية الهـــامة** لأن أرباحها مؤكدة ومأمونة . والنشاط البشرى فيها سهل وميسور هذا من جانب .

ومن جانب آخر فان البنـــوك بالذات مرآة الحيـــاة الاقتصادية فى المجتمع ، وعن طريقها وطريق شركات التأمين تمكن الســـيطرة على توجيه المال ، والاحتفاظ بقوته فى سياسة الحكم والاستقلال بها .

● وقد يكون من وسائل الربح المستقرة **اســـتغلال الطاقة البشرية** فى المهارة الفنية لدى العمال فى المصـــانع والشركات بدفع أجور غير متكافئة مع قيمة انتاجهم ، ومع ما يعود على المال من ربح بسبب هذا الانتاج البشرى فى المصنع أو الشركة .

وعندئذ تكون سيادة المال ليست فى الحكم والتوجيه فقط ...

وانما فى توزيع الربح وثمرة الانتاج البشرى .

وهنا يبدو الاستغلال البشرى ، أو اهدار القيم البشرية الخالصة فى النظام الرأسمالى . وهنا أيضاً يحكم المال عن طريق المصنع أو الشركة فى أقدار الأفراد الذين لا يملكون المال ، ويملكون طاقة العمل والانتاج وحدها . أى يملكون طاقتهم البشرية الذاتية .

والأسس التى تكون الرأسمالية هى :

- **أولا : أن المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة .**
- **ثانياً : ليس هناك وراء صاحب المال من يشاركه الحق فى أية صورة** من صور المشاركة ولو كانت الدولة فضلا عن الأفراد الآخرين فى المجتمع .
- **ثالثاً : أن غلة المال وربحه تعود على صاحب المال وحده ،** اما أن يحتفظ بها لصالحه الخاص أو ينفقها حسبما يريد ولو فى ترف أو عبث . وما يدفع منها للعمل هى أجور .

ثم ما يخرج منها بارادة صاحب المال وراء أجور العمل ، للمؤسسات الخيرية أو لبعض الأفراد العاجزين عن الكسب يعتبرها القانون فى المجتمع الرأسمالى منحاً وتبرعات .

- **رابعا : ان الحرية فى اختيار وسائل الاستثمار لاتخضع لرقابة** اخرى وراء صاحب المال نفسه ، ولا تتدخل فيها الدولة طالما أنها غير موجهة للاضرار بفرد معين أو أفراد معينين .

أما الطابع الذى أصبح ملازماً للرأسمالية فهو :

- **أن الذين يملكون المال المتداول قلة من الأفراد**
- **ان هذه القلة هى التى غالبها يمارس سياسة الحكم ،** أو يسيطر على الممارسة لهذه السياسة .
- **أن هذه القلة هى التى تسيطر غالبا على شركات النشر والطباعة** ووسائل الاعلام ، وبالتالى تسيطر على الفكر وتوجيهه .
- **أن هذه القلة « عالمية »** فى المجتمعات الرأسمالية وليست « محلية » فى مجتمع رأسمالى خاص ، وهى « عصابة » دولية تمارس نشاطها فى كل دولة عن طريق المساهمة فى بنوكها وما تنشئه بها من فروع لشركات التأمين ،

أو للشركات الصناعية ، وعن طريق هذه المساهمة تتدخل فى سياسة الحكم الداخلية والخارجية .

● **ان الرأسمالية لم يقم على أساسها النظام الديمقراطى** ، وانما صار اليها هذا النظام .

● **ان الرأسمالية لم تكن دافعا للثورات** التى قامت فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، وانما انتهت اليها هذه الثورات .

● **ان الرأسمالية تعوق ممارسة الحرية الفردية لأفراد المجتمع فى السياسة ، وفى التفكير** ، واختصت بها لأصحابها فى مجالات المال والسياسة والتفكير على السواء .

● **ان الرأسمالية أصبحت استعماراً داخلياً ، أو استعماراً دولياً محليا** ، اذ بقى مفهوم الاستعمار على أنه استغلال بشرى لصالح قلة على حساب الكثرة فى تأمينها على الحياة ، ومستقبل الأجيال القادمة فيها .

● **ان الرأسمالية باحتكارها وحدها ممارسة الحرية الفردية أصبحت لها دكتاتورية توجه بها السياسة والفكر معا .**

● ان الرأسمالية تعيد وضع المجتمع البشرى الثورى الجديد الى ذلك **العهد الذى كانت تتحكم فيه الكنيسة** ولكن فقط كانت الكنيسة تحكم باسم السماء ، بينما الرأسمالية تحكم باسم المال فى الأرض ، ومع فرق آخر أيضا هو أن العلم فى عهد النظام الرأسمالى ساعد المال على أن يصير الى قوة ثم يتحول الى احتكار الرأسمالية . بينما الجهل فى القرون الوسطى مكن للكنيسة أن تكون ذات سلطة وأن تستأثر بالحكم وتحتكر التوجيه .

* * *

وما لم يستطع النظام الديمقراطى الغربى الحد من طغيان الرأسمالية واحتكارها الحكم والتوجيه أبعد مما قام به حتى الآن من ضروب الرعاية الاجتماعية ، فان السنن الطبيعية البشرية فى المجتمع الانسانى تنذر بالانقلاب أو الثورة على هذا النظام .

والثورة الروسية فى سنة ١٩١٧ لم تكن الا رد فعل لطغيان المال واحتكار الأراضى الزراعية لفئة قليلة من الملاك ، مع تسخير الكثرة بأجور زهيدة وقت السلم لفلاحة الأرض ، ووقت الحرب للدفاع عن مصالح هذه الفئة .

ولأن هذه الثورة كانت رد فعل جارف قضت على حق الملكية الفردية وعلى الطبقات التى ساندت الحكم السابق عليها وهى الطبقات الارستقراطية

والدينية وألغت بعد تمكين الحكم الشيوعى النظام القيصرى وسلطة الكنيسة ونفوذها . ونادت جهاراً فى غير مواربة بابعاد الله عن حياة الانسان والكفر به .

ان النظام الديمقراطى الغربى وقد كان وليداً للثورة الكبرى . وهى الثورة الفرنسية من أجل الحرية الفردية وحرية المجتمع من احتكار التوجيه ، وديكتاتورية طبقة معينة ، لو عنى بالضمير البشرى ولم يتجاهل القيمة الأخلاقية والروحية فى العلاقات بين الأفراد بجانب ما عنى به من ممارسة هذه الحرية فى أشكال مختلفة لاحتفظ بأهداف الثورة وبالكرامة البشرية للأفراد ولأمن الانقلابات المبيتة التى تطيح بكل القيم الانسانية فى سبيل الوصول الى السلطة والاستئثار بها تحت عناوين خادعة .

ان هذا النظام لو عنى بالرعايات الاجتماعية وتكافل المجتمع على أساس من المحبة وعدم الاعتداء والظلم ، وليس خشية من الانقلابات ضد النظام نفسه لأمن البشرية من دكتاتورية أخرى تحل محل دكتاتورية رأس المال ، ولوقاها تبعية أعضاء المجتمع لعصابة تريد الخير لنفسها والحرمان لمن عداها فى المال والكلمة معاً .

ولكن غرور الانسان بنفسه وبما ملك دفعه الى الطغيان فالهاوية ، ولكنه الحرص على ابعاد الايمان بالله فى حياة الانسان جر الى تمكين الشيطان والهوى فكانت الأنانية والأثرة ثم العاصفة والزوال .

الرأسمالية والاسلام :

واذا أريد الموازنة بين نظام الرأسمالية ونظام الاسلام ، أو أريد تحديد موقف الاسلام من نظام الرأسمالية ، فيجب أن يكون واضحا :

- **أن موقف الاسلام مع الرأسمالية ليس هو الموقف مع « المال » والتعامل به .**
- **ولا هو الموقف من « الملكية الفردية »**
- **ولا هو الموقف من « الحرية الفردية » فى تحصيل المال أو انمائه .**

ليس موقف الاسلام الذى نريد أن نوضحه ، هو موقفه من هذه الأصول والمبادىء ... لأنها فطرية وتميزت بها طبيعة الانسان ، ومن ثم لا يسع الاسلام الا أن يقرها ويزكيها .

فالديمقراطية — وهى حرية الأفراد ، والنظام الذى يقوم عليها لحفظها وتمكين الأفراد من ممارستها يقف منها الاسلام موقف التأييد .

ولكن ما قد تؤول اليه هذه الحرية الفردية ، أو ما قد يؤول اليه هذا النظام عندما ينحرف به الانسان فى التطبيق والممارسة هو الموضوع الذى سنبين رأى الاسلام فيه هنا .

والنظام الديمقراطى اذا انحرف فى تطبيق الحرية الفردية فى أى مجال من المجالات التى يمارس فيها الأفراد حرياتهم وهى مجالات : الفكر والسياسة والمال ، وصار وضعه الى ما يسمى بالرأسمالية تكون اصوله قد توقفت وجمدت وحلت محله دكتاتورية قوية طاغية وهى دكتاتورية رأس المال .

الموقف اذن هو الموقف :

- أولا : من **الأسس** التى تكون الرأسمالية
- وثانياً : من الخصائص التى تحدد **طابع الرأسمالية**

* * *

واذا استعرضنا الأسس التى تكون الرأسمالية :

● **وجدنا الأساس الأول وهو : ان المال ملك لصاحبه على سبيل الحقيقة لا يمثل النظرة الاسلامية الى المال ...** تلك التى ترى — كما أسلفنا — أن المال بيد من عنده المال على سبيل الاستخلاف ، وأنه مؤتمن عليه ، والأصل فى ملكيته الحقيقية أنه لله . ولم تمنع هذه النظرة الاسلامية من بيده المال من التصرف فيه تصرف صاحب المال فى ملكه فى الاطار العام الذى حدده الاسلام لتحصيل المال وانمائه .

ويبدو الفرق بين الأساس للرأسمالية والنظرة الاسلامية فى تصرف « **السفيه** » فالنظام الرأسمالى امعاناً فى مباشرة الحرية الفردية ، لا ينزع المال من يد السفيه الا بطلب من صاحب المصلحة الخاصة فيه الى جهة قضائية ، بينما الاسلام يعطى الحق للمجتمع فى أن ينزعه من يده مع حقه فى معاش منه يكفل له الحياة الآدمية السليمة .

● **والأساس الثانى وهو : أنه ليس وراء المالك للمال حق أو مشاركة فى ماله فى أية صورة من صور المشاركة ... لا يتفق مع نظرة الاسلام الأخرى الى المال :** وهو تعلق حق الله به ومشاركته فيه .

ويبدو الفرق بين ما للرأسمالية هنا والاسلام فيما يخرج من المال فى سبيل الله أو فى سبيل المصلحة العامة وأصحاب الحاجة فى المجتمع . فبينما الاسلام يعتبره حقا مطلوبا ، اذ بالرأسمالية تراه منحة وتبرعا .

● **أما الأساس الثالث وهو : احتفاظ صاحب المال بأرباح المال ــ بعد استقطاع الضرائب وأجور التكلفة ــ لمصلحته الخاصة مهما بلغت وهو حر تماماً فى التصرف فيه ... فالاسلام يطلب طلباً مؤكداً تنمية « الميل الاجتماعى » فى الانسان صاحب المال** ، بحيث يقوى هذا الميل على أن يوجه النماء فى المال نسد حاجات الآخرين دون قهر أو الزام على انفاقه فى تلك الحاجات ، ويؤثر انفاقه فيها على أن يصرفه فى شهوات أو ملذات ، فضلا عن أن يصرفه فى عبث أو افساد .

وبهذا يكون للآخرين لمن عدا صاحب المـــال حق معلوم فى ماله ، يجب أن يرعاه وأن يؤديه ، وان كان فى صورة اختيارية .

● **والأساس الرابع من أسس الرأسمالية وهو : حرية الاختيـــار لوسائل استثمار المال ... فالاسلام قد وضع حدوداً تشكل الدائرة التى يسمح للمال أن يكون فيها سواء فى الاستثمار أو تحصيله** ، وهى الدائرة التى تجنب صاحب المال أو الساعى الى تحصيله استغلال الضعف فى الانســـان واهدار كرامته البشرية ، ثم هى من جانب آخر تعلن ايجابيته ونشـــاطه الانسانى فى الكسب .

والفرق هنا بين ما للرأسمالية والاسلام فرق واضح : فبينما « **الربا** » تعتبره الرأسمالية طريقا رئيسيا مشروعا لاستثمار المال ، يحرمه الاســـلام على سبيل القطع قل أم كثر .

وبينما الاسلام يجعل من « ضمير الانسان وايمانه » رقيباً على تصرفاته فى المـــال ، بحيث لا يســـتغل الفرصة التى تواتيه فى كسب غير مشروع ــ كأكل الأموال العامة ... اذ بالرأسمالية لا تحفل الا بالرقابة الخارجية وهى رقابة القانون والسلطة المشرفة عليه : فطالما عين هذه الرقابة نائمة فلا ضير من أكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم .

* * *

واذا أخذنا الآن فى مراجعة الملامح التى تكون الطابع العام للرأسمالية :

فنحن نعرف رأى الاسلام فيها بالنسبة الى القلة التى تملك المال وتحتكر تداوله ، فان الاسلام يوم أن قـــرر حق الله فى المال لم يقصد الى تغطية حاجات المجتمع وحده ، بل قصد مع ذلك الى تداول المال ، والحيلولة دون وقوعه فى أيدى قلة تتحكم به وتحتكر توجيهه .

ففى قوله تعالى :

« ما أفاء الله على رســـوله من أهل القرى فلله وللرســـول ولذى

القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله ، ان الله شديد العقاب »(١) .

تستهدف الآية هدفين : شاركت فى الهدف الأول منهما آيات أخرى كثيرة وهو تحديد المصرف الذى يصرف فيه حق الله فى المال .

وأضافت هدفاً آخر نصت عليه وان جاء فى سياق التعليل ، وهو الحرص على عدم وقوع المال فى يد قلة من أصحاب المال ، ودفعه الى التداول بين الناس .

اذ احتكار تداوله بين فئة قليلة هو الذى يوصل الى « فتنة » المال والى مخاطر هذه الفتنة على أصحاب المال أنفسهم وعلى من عداهم ممن لا يملكونه فى المجتمع ..

فخطره على أصحاب المال أنه تغريهم كثرته بين أيديهم فيمسكونه عن الآخرين ولا ينفقونه ، أو ينفقونه على ملذاتهم وترفهم ويرتكبون كل سلوك سوى أو غير سوى — وغالباً هو غير سوى — لتيسير الملذات وألوان الترف .

كما أنه يغريهم فى سبيل جمعه والاستزادة منه على ارتكاب المخاطر التى تعود على البشرية بالأضرار والمصائب الكبرى كاثارة الحروب والاضطرابات ، اذ عندئذ تتاح الفرصة لهم لاملاء شروط الكسب والربح غير المعقول . وهى شروط فاحشة ، ان حققت ربحاً وفيراً لهم فستحقق فى مقابل ذلك خسارة مضاعفة للبشر فى أقواتهم وحاجاتهم الضرورية فى الحياة ، وتحملهم المشاق والعنت فى سبيل الحصول عليها .

* * *

والتاريخ يوضح فى غير لبس دور رجال الأعمال والصناعة وبيوت المال وراء الحروب التى وقعت من شعوب أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ووراء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وربما كذلك وراء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ .

ورجال صناعة الصلب فى أوروبا وأمريكا لا يلقبون بـ « الملوك » لوفرة المال ووسائل الترف لديهم فحسب ، وانما لنفوذهم ، وقدرتهم على تحوير مجرى الأحداث التاريخية المحلية أو العالمية .

---

(١) الحشر : ٧ .

والحروب والاضطرابات لا تهز معايش الناس فى حيـــاتهم ، ولا تسبب لهم المشاق والعنت فيها فقط ، ولا توحى بالخوف من المستقبل لهم ولأجيالهم القادمة فحسب ، وانما تهز القيم الانسانية فى نفوســـهم ، وتهز المجتمعـــات نفسها هزا عنيفا يصل بها الى الطرف النقيض للوضع الذى هى عليه .

وربما لا يعنى المفكرون والكتاب أعقاب هذه الحروب بتوضيح أســـبابها وابراز دور رجال الصناعة والمـــال فى اشعال نيرانها عنايتهم بتوجيه الأجيال الصغيرة والناشئة فى أحضان سنى الحرب أو بعدها الى الأدب المكشـــوف وروايات الجنس بصفة خاصة وغير ذلك مما يقوى فى الفرد نزعات الحصول على المتعة الشخصية ، بغض النظر عن السبيل الميسر لها .

لأن سيطرة رأس المـــال على الحرية الفردية فى التفكير والتوجيه تملى على المفكرين والكتاب ما يكتبون ، وليس من مصلحة الرأسمالية أن يعـــرف الناس كيف ترتكب المخاطر التى تضر البشرية وتهزها هزا عميقا وتقلب فيها أوضاع الحياة .

ليس من مصلحة الرأسمالية أن يعرف النـــاس : من هم رجال المـــال والصناعة الذين تسببوا فى اشـــعال نيران الحروب والاضطرابات العالمية أو المحلية فى بلد ما . وليس من مصلحتها كذلك أن يعرف الناس تلك « العصابة الدولية » التى تتحكم فى خير الناس ، وتعوضهم عنه شقاء وبؤسا ، وخوفا ورعبا ، وضيقا ويأسا .

ولكن من مصلحة الرأسمالية أن لا يتجه الجيل الصغير والجيل الناشىء فى أعقاب الحروب الى تقصى أســـباب هـــذه الحروب والوقوف عليها . ومن مصلحتها الأولى أن يتجه الى ما يغريه ويثير فى نفسه بواعث المتعة الشخصية، ويجعله يتيه فى ضلال النزعات الغريزية ويترك عنانه الى الأنانية الفردية .

أما مخـــاطر فتنة المـــال ـــ بسبب حبس تداوله فى فئة قليـــلة ـــ على الناس والشعوب فهى « **القلق** » من أجل الحياة ، وما أشق على الانسان من أن يتملكه القلق ، ويسيطر عليه الخوف من أجل حيـــاته فى المســـتقبل . انه عندئذ لا يستطيع أن يفكر تفـــكيرا صحيحا ، ولا أن يكون علاقات انســـانية سليمة لا يشوبها سوء الظن وعدم الثقة .

ولذا نجد القرآن الكريم يمن على أفراد المجتمع الاسلامى بأن أمنهم على شـــيئين :

- على عدم الجوع
- وعلى عدم الخوف

كما يقص فى قوله تعالى :

« لايلاف قريش . ايلافهم رحلة الشتاء والصيف . فليعبدوا رب هـذا البيت . الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف »(١)

ولن يكون هناك تأمين لأى مجتمع من الجوع والخوف اذا تداول المـال قلة واحتكرته عصابة فى أية صورة من الصور ، وبأى اسم أو عنوان .

ولن يكون هناك ضمان لاستقرار فى مجتمع الا اذا أخذ كل فرد فيه نفسه بروح التضامن وبالايمان بالحق المشترك فى المـال كوظيفة له . وهذا وذاك سبيلها الايمان بالله .

اذن ان فلسفة الانسـان « القـلق » . ما هى الا ترددات واهتزازات فكرية ، وغلو فى التقدير ، وان علاقاته بالآخرين علاقات « فردية » مستحكمة وأنانية متطرفة ، فهو قلق من أجل حاجته ، وهو حريص على بقائه .

ان طابع كثير من فلسفة ما بعد الحروب يأخذ السطحية فى التفـكير ، والتطرف فى الاتجاه ، والأنانية فى التوجيه ، لأنها فلسفة لشـعوب حائرة ، يغلب عليها ضيق اليأس فى الحياة ، كما يأخذ طابع اغراء الحياة المادية ، لأن ما تؤمل فيه الشـعوب آنئذ هو ما يسد بعض فراغ البطن ، ويقى الجسم عن طريق المسكن والملبس بعض عوارض الجو ونوازله .

ولذا يشيع فى بعض هذه الفلسفات الوعد بـ « الغد الأفضل » تطمينا للنفوس من خوف مرتقب ، وتخفيفا من حدة القلق الذى يراودها بل ويسيطر عليها من أجل المستقبل .

والقلق فى نفوس الشعوب يعدها للحقد والانتقام ، اذا كان هذا القلق بسبب احتكار فئة قليلة للمال ، تنفقه على الترف والملذات والعبث والمجون ، وتحبسه عن المصالح الحيوية للشـعوب نفسها .

وعن هذا الحقد والرغبة فى الانتقام يتولد الصراع بين من يملك المـال ومن لا يملكه .

* * *

وهنا نعيد القول مرة أخرى : لو كان هناك ايمان بالله فى القلوب يدفعها فى العمل لمـا كان صراع ، فرسالة الله هى التى تنصح وتحـذر من الوقوع تحت فتنة المـال واغرائه ، على نحو قوله تعالى :

---

(١) سورة قريش .

« انما أموالكم وأولادكم فتنة ، والله عنده أجـــر عظيم . فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفســكم ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفاحون . ان تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم ويغفر لكم ، والله شكور حليم »(١)

وينتهى غالبـــا الصراع بين من يملك المـــال ومن لا يملكه بثـــورة الذين لا يملكون على الذين يملكون . فان هم انتصروا لم يزل يراود نفوسهم الحقد عليهم والميل الى الانتقام منهم ، ويبدو ذلك فيما يتخذونه من تدابير ضدهم بأى اسم وتحت أى عنوان ، وطبعا هو عنوان له بريق يدفع الى قبول تلك التدابير لدى الرأى العام المحلى ..

واحتكار المـــال بين فئة قليلة كأحد الملامح أو الآثار والنتائج التى تحدد طابع الرأسمالية هو فى الواقع الظاهرة التى تجر الى الظواهر الأخرى التى يتكون من مجموعها هذا الطابع . فعن هذا الاحتكار تكون السيطرة فى مجال السياسة على الحكم وفى مجال التفكير على التوجيه ...

أما الآثار التى تجر اليها الرأســـمالية ، وتدفع اليهـــا تصرفات القـــلة المحتكرة فى المـــال ، فالاسلام يرى فيها « سفها » يبعث على انتزاع المـــال من أيديها . لأنه مال الأفراد جميعا . ووضع فى أيديها المباشرة استثماره بما يحقق صالحها الخاص والصالح العام لجميع الأفراد الآخرين . كما يستشف من مفهوم قوله تعالى :

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قيـــاما وارزقوهم فيهـــا واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا »(٢)

واذا لم يكن هناك طريق آخر أقل عنفا وأكثر سلامة لانتزاع المـــال من يد السفهاء ، فالثورة تتعين الطريق لذلك تنفيذا لأمر الله فى هذه الآية ..

والسفينة التى يتطلب وضعها فى عرض البحر أن يرمى ببعض ركابها فى الماء انقاذا لحياة الكثرة الباقية عليها .. ليست أبعد حالا من الاطاحة بقلة عن سيطرة المال والحكم . ولو أدت الاطاحة بهم الى فناء بعضهم ماديا وأدبيا ـــ فى سبيل حياة الملايين الآخرين .

* * *

(١) التغابن : ١٥ ـــ ١٧ (٢) النساء : ٥